

باعتبار هذا المفهوم حديث النشأه واحد افرازات العولمه فانه يفترض ان الدوله لم تعد العامل الرئيسي لعمليه السياسه بشكل يدعو الى العوده الى الضوابط الاجتماعيه الاخلاقيه لطرفي الوجود السياسي (الحاكم والمحكوم) كما يزيد من فعاليه الحكم الراشد او الحكومه وتأثيره في السياسات العامه في الدوله وفي الوقت نفسه يفترض ان السلطه لم تعد تتفاعل مع الافراد المحكومين فحسبه بل هي عبارته عن شبكه مدنيه ممثله بالقطاعات الحديثه مثل الاحزاب والمنظمات الغير الحكوميه والنقابات وغيرها.